

Distr.: General
4 May 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٦١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانيتها المقترحة للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٧/٢٠١٦	اعتمادات الفترة	١ ٠٨١ ٧٨٨ ٤٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	نفقات الفترة	١ ٠٧١ ٧٤٠ ٥٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	الرصيد الحر للفترة	١٠ ٠٤٧ ٩٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	اعتمادات الفترة	١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	النفقات المتوقعة للفترة	١ ١٣٦ ١٥٧ ١٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	الزيادة المتوقعة في النفقات للفترة	٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية المقدمة من الأمين العام للفترة	٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	توصية اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات الإضافية للفترة	٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار
٢٠١٩/٢٠١٨	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة	١ ١٥٤ ٦٥٧ ٧٠٠ دولار
٢٠١٩/٢٠١٨	التسوية التي أوصت بها اللجنة الاستشارية للفترة	(٦١٩٧٣٠٠ دولار)
٢٠١٩/٢٠١٨	توصية اللجنة الاستشارية للفترة	١ ١٤٨ ٤٦٠ ٤٠٠ دولار

(أ) التقديرات حتى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ غير الشاملة لطلب اعتماد إضافي قدره ٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار.

(ب) طلب الأمين العام في تقريره A/72/792 احتياجات إضافية بمبلغ ٦٥ ١٥٧ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وأوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على كامل مبلغ الاعتمادات الإضافية المطلوبة (انظر A/72/854). وبذلك سيبلغ مجموع الموارد المتاحة ما قدره ١ ١٣٦ ١٥٧ ١٠٠ دولار للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما فيها ما يتعلق بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في تقريرها ذي الصلة بالموضوع (A/72/789). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص البعثة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٧٠ مبلغا إجماليا ٤٠٠ ٧٨٨ ٠٨١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٣٢ ٠٦٢ دولار) للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليا ٥٠٠ ٧٤٠ ٠٧١ دولار (صافيه ٤٢٩ ٠٠٠ ٠٥٧ ١ دولار)، أي ما يمثل تنفيذًا للميزانية بمعدل ٩٩,١ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناتج عن ذلك والبالغ ٩٠٠ ٠٤٧ ١٠ دولار، بالقيمة الإجمالية، نسبة ٠,٩ في المائة من الاعتمادات، ويعكس الأثر المشترك لنفقات أقل من النفقات المدرجة في الميزانية تحت البنود التالية: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٩٠٠ ٠٨٦ ٣ دولار، أو ٠,٧ في المائة)؛ (ب) الموظفون المدنيون (٩٠٠ ١٨٦ ٦ دولار، أو ٢,٥ في المائة)؛ (ج) التكاليف التشغيلية (١٠٠ ٧٧٤ دولار، أو ٠,٢ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/624).

٣ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ لم تجر أي عملية نقل بين فئات الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حيثما كان ذلك مناسباً، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/802) في الفرع الرابع أدناه.

٤ - وأثناء نظر اللجنة الاستشارية في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وعرض المجلس في تقريره ملاحظات وتوصيات تتعلق بالبعثة بشأن عدد من المسائل منها ما يلي: (أ) نقل الموارد (المرجع نفسه، الفقرة ٦٨)؛ (ب) نقل الركاب غير التابعين للأمم المتحدة على متن طائرة البعثة (المرجع نفسه، الفقرات ١٤٢-١٤٥)؛ (ج) النسبة المئوية العالية لطلبات السفر غير الممثلة لسياسة الشراء المسبق (المرجع نفسه، الفقرات ٣٢٣-٣٣٣)؛ (د) هيكل الدعم في البعثة غير المتفق مع المعلومات المقدمة في وثيقة الميزانية،

مما يدل على حاجة إلى توجيهات من المقر (المرجع نفسه، الفقرات ٣٣٥-٣٣٨)؛ (هـ) تلاعب الموظفين بطلبات الإجازة في نظام أوموجا الذي ترتبت عنه حالات سفر دون إذن باستخدام طائرة الأمم المتحدة، مما يطرح مشكلة يمكن أن تكون عامة (المرجع نفسه، الفقرات ٥٠٢-٥١١). وتأمل اللجنة أن تنفذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات على وجه السرعة.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بلغت ٦٠٠ ٣٢٤ ٧٩٧ دولار حتى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، تتوقع البعثة أن يبلغ مجموع النفقات ما إجماليه ١٠٠ ١٥٧ ١٣٦ دولار، مما يستنشأ عنه زيادة متوقعة في النفقات قدرها ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار. ويعادل هذا المبلغ الاعتمادات الإضافية البالغة ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار التي طلبها الأمين العام فيما يتعلق باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٠٤ (٢٠١٦)^(١) وما يتصل بذلك من وصول متوقع لوحدة جديدة، كجزء من قوة الحماية الإقليمية البالغ قوامها ٤ ٠٠٠ فرد، من أجل توفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها (انظر A/72/792).

٦ - ونظرت اللجنة الاستشارية في طلب الأمين العام الآنف الذكر الحصول على موارد إضافية وقدمت بشأنه تقريراً منفصلاً (انظر A/72/854). وأوصت اللجنة، في هذا الصدد، بأن تعتمد الجمعية العامة كامل المبلغ الإضافي، ومقداره ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار، الذي طلبه الأمين العام للإنفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إضافة إلى مبلغ ١ ٠٧١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار المخصص بالفعل للفترة نفسها للإنفاق على البعثة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٧١. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن النفقات الفعلية المتكبدة، وذلك في سياق تقرير أداء البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٧ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والمدنيين في البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كالتالي:

الوظائف المأذون بها/المعتمدة			معدل الشواغر		فئة الموظفين
للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(١)			المشغولة	(النسبة المئوية)	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
٢٤٢	١٩١	٢١٤١	المراقبون العسكريون		
١٦ ٧٥٨	١٣ ١٠٨	٢١٤٨	الوحدات العسكرية		
٧٠٣	٥٨٨	١٦٤٤	شرطة الأمم المتحدة		
١ ٣٢٠	٩٨٩	٢٥٠١	أفراد وحدات الشرطة المشكلة		
الموظفون المدنيون					
٩٢١	٨٤٩	٧٤٨	الموظفون الدوليون		

(١) أذن مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٤ (٢٠١٦) بإنشاء قوة للحماية الإقليمية قوامها ٤ ٠٠٠ فرد مكلفة بتوفير بيئة آمنة في جوبا وما حولها، ورفع الحد الأقصى للقوات إلى ١٧ ٠٠٠ فرد مع الإبقاء على الحد الأقصى لأفراد الشرطة في ٢ ٠٠١ فرد.

فئة الموظفين	الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (النسبة المئوية)
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٥٧	١٤٩	٥٤,١
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١ ٢٩٧	١ ٢٣٦	٤٤,٧
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٣٢	٣٠	٦,٣
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٠	٩	١٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	٤٣٩	٣٨٥	١٢,٣
الوطنيون	٣	٢	٣٣,٣
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٨	٧٠	١٠,٣

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر لتغطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد بلغ، حتى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، ما قدره ٥٨١ ٠٠٠ ٨٢٥ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٥٠٩ ٠٠٠ ٢٣٣ دولار، ويبقى رصيد غير مسدد قدره ٥٧٢ ٥٩٢ دولار. وحتى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨، بلغت الموارد النقدية المتاحة للبعثة ٤٢ ٧٦٩ ٠٠٠ دولار، وهي غير كافية لتغطية احتياطي التشغيل لثلاثة أشهر وقدره ٢٠٧ ٠٩٩ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المخصصة لتسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة حثت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٧١، الفقرة ٣).

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه، حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت مدفوعات يبلغ مجموعها ٨٩٤ ٠٠٠ ١٩٠ دولار قد سددت خلال عام ٢٠١٧ عن تكاليف القوات المستحقة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان قد صدق على المعدات المملوكة للوحدات وسددت تكاليفها حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وبذلك يتبقى رصيد قدره ٦٨ ٠٨٢ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سدد حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ مبلغ ١ ٢٧١ ٠٠٠ دولار لتسوية ٣٠ مطالبة منذ إنشاء البعثة؛ ولم تدفع بعد التعويضات المتعلقة بثلاث مطالبات. وتأمل اللجنة بأن تسوى المطالبات التي لم ينظر فيها بعد على وجه السرعة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

١٠ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بموجب قراره ١٩٩٦ (٢٠١١). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ في قراره ٢٤٠٦ (٢٠١٨).

١١ - ويرد موجز للأولويات الرئيسية وافتراضات التخطيط للبعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرات ٦ إلى ٢٩ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/802). ويشير الأمين العام إلى أن مجلس الأمن اتخذ القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨) وحافظ على المجالات الأربعة ذات الأولوية في ولاية البعثة، على النحو المبين في القرارات السابقة، وهي: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) الرصد والإبلاغ والتحقيق في مجال حقوق الإنسان؛ (ج) تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية؛ (د) دعم تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق السلام).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٢ - تبلغ الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما قدره ١١٥٤ ٦٥٧ ٧٠٠ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٨٣ ٦٥٧ ٧٠٠ دولار، أو ٧,٨ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨^(٢). ويعكس هذا المبلغ الأثر المشترك المترتب على زيادات مقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٧٦ ٠٠٠ ٤١ دولار، أو ٨,٢ في المائة) وبند الموظفين المدنيين (٥١١ ٥٠٠ ٥٤ دولار، أو ٢٤,٧ في المائة)، وعلى تخفيض مقترح تحت بند التكاليف التشغيلية (١٢ ١٢٩ ٨٠٠ دولار، أو ٣,٥ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة مع تحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (المرجع نفسه).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفترة	الوظائف المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ^(١)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(ب)	الفارق
المراقبون العسكريون	٢٤٢	٢٤٢	-
أفراد الوحدات العسكرية	١٦ ٧٥٨	١٦ ٧٥٨	-
شرطة الأمم المتحدة	٧٠٣	٧٠٣	-
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١ ٣٢٠	١ ٣٢٠	-
المجموع	١٩ ٠٢٣	١٩ ٠٢٣	-

(أ) تمثل المستوى الأعلى للقوام المأذون به.

(ب) عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٠٦ (٢٠١٨).

١٣ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ما قدره ١٦٠٠ ٤٥٢ ٥٤٢ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٤١ ٢٧٦ ٠٠٠ دولار، أو ٨,٢ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى استمرار نشر ١٦ ٧٥٨ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، اعتماداً على تمويل مخصص لقوام متوسطه ١٤ ٠٧٧ فرداً من أفراد الوحدات، مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لأجل قوام متوسطه ١٢ ٣٣٤ فرداً من أفراد

(٢) بعد احتساب الاعتماد الإضافي البالغ ١٠٠ ١٥٧ ٦٥ دولار الذي طلبه الأمين العام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، سيبلغ مجموع اعتمادات تلك الفترة ١٠٠ ١٥٧ ١٣٦ ١ دولار، وستمثل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة قدرها ١٨ ٥٠٠ ٦٠٠ دولار، أو ١,٦٢ في المائة، مقارنة بمجموع الاعتمادين المنفصلين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

الوحدات العسكرية؛ وارتفاع الأسعار التعاقدية لوحدات حصص الإعاشة وتكاليف التعبئة. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض متوسط نشر ٦١٢ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بالقوام المأذون به من أفراد شرطة الأمم المتحدة المحدد في ٧٠٣ أفراد؛ وانخفاض تكاليف التسديد المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات؛ واستبعاد احتياجات مخصصة لشحن معدات مملوكة للوحدات ولنشرها نتيجة لتوقع نشر جميع معدات وحدات الشرطة المشكلة.

١٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حتى آذار/مارس ٢٠١٨، ظل ما مجموعه ٧٧١ فرداً، أو ٦ في المائة، من أفراد القوات المنتشرة البالغ عددهم ١٣ ١٠٨ أفراد، مقيمين في أماكن توفرها الأمم المتحدة لا تعتبر مستوفية للمعايير المطلوبة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة تركز على استبدال وحدات الاغتسال الجاهزة بأكامل ذات جدران صلبة وعلى أعمال الصيانة الرئيسية للوحدات القديمة، وبأن المعيار الجديد لأماكن الإقامة التي توفرها الأمم المتحدة للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة، الذي وضع في تموز/يوليه ٢٠١٧، يركز على نوعية ظروف المعيشة وليس بالأحرى نوع أماكن الإقامة. وبعد مزيد من الاستفسار فيما يتعلق بتسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد الشرطة في حالة عدم توفير أماكن إقامة معيارية للبعثات الميدانية للأمم المتحدة بعد ستة أشهر^(٣)، أبلغت اللجنة بأن المدفوعات الشهرية إلى البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لم تصرف بعد نظراً إلى أن مذكرات التفاهم ذات الصلة لم توقع بعد. وتأمل اللجنة أن يتم توفير أماكن إقامة معيارية لجميع القوات في الوقت المناسب، حسب الاقتضاء، من أجل تجنب دفع غرامات بمعدلات الاكتفاء الذاتي للخيام وأماكن الإيواء معاً (انظر أيضاً A/71/836/Add.15، الفقرة ٤٦).

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية استناداً إلى المعلومات المقدمة إليها أن مبلغ ١٦ مليون دولار مطلوب للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لأجل تغطية تكاليف التعبئة الإضافية المتعلقة بمستودع واحد جديد وبتجديد مستودعين لحصص الإعاشة. وتأمل اللجنة أن تنجز الأنشطة الآتية الذكر فيما يتعلق بالمستودعات الثلاثة خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وتؤكد على أنه ينبغي ألا تطلب أي موارد ذات صلة بهذا الغرض في ميزانية الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

١٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن متوسط السعر الأقصى لحصص الإعاشة لكل فرد يومياً للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ ٧٠٦٨ دولاراً فيما يخص الوحدات العسكرية، بينما يبلغ متوسطه فيما يخص وحدات الشرطة المشكلة ٨٠٣٥ دولاراً. وطلبت اللجنة الحصول على شرح كاف لتطبيق سعرين مختلفين لحصص الإعاشة ولكن دون جدوى، وتلاحظ أنه عند تطبيق سعر أقصى لحصص الإعاشة لكل فرد يومياً قدره ٧٠٦٨ دولاراً فيما يخص وحدات الشرطة المشكلة، فإن مجموع الموارد المقترحة لهذا الغرض سيبلغ ٢٨٠ ٥٦٠ ٣ دولاراً عوضاً عن ٨٧٧ ٨٧٠ ٣ دولاراً. وتوصي اللجنة بالتالي بخفض الموارد المقترحة لحصص الإعاشة المخصصة لوحدات الشرطة المشكلة بمبلغ ٦٠٠ ٣١٠ دولاراً.

١٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهناً بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرة ١٦ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

(٣) عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه إذا تعذر على الأمم المتحدة توفير أماكن إقامة معيارية لوحدة من وحدات بعثاتها الميدانية بعد أن تكون قد قضت فترة ستة أشهر في الخيام، يحق للبلد المساهم بقوات أو بأفراد شرطة أن تسدد له التكاليف التي تكبدها بمعدلات الاكتفاء الذاتي للخيام وأماكن الإقامة معاً.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الموظفون المأذون بها للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الموظفون المقترحة للفترة الفرق
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٩٢١	٩١٩ (٢)
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٥٧	١٥٧ -
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١ ٢٩٧	١ ٢٧١ (٢٦)
الوظائف المؤقتة^(١)		
الموظفون الدوليون	٣٢	٣٢ -
الموظفون الفنيون الوطنيون	١٠	١٠ -
متطوعو الأمم المتحدة		
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	٤٣٩	٤٣٩ -
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	٣	٣ -
الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٨	٧٨
المجموع	٢ ٩٣٧	٢ ٩٠٩ (٢٨)

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٨ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١٠٠ ٢٥٧ ٢٧٥ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٥١١ ٥٤ دولار، أو ٢٤,٧ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

١٩ - ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة المذكورة تعزى أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات تحت البنود التالية: (أ) الموظفون الدوليون (٢١٦ ٧٠٠ ٣٤ دولار، أو ٢٢,٦ في المائة) بسبب ارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل، وتطبيق معدل شواغر أدنى نسبته ٩ في المائة مقارنة بنسبة ١٥ في المائة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر أيضاً الفقرة ٢٢ أدناه)؛ وتطبيق نسبة معوية أعلى فيما يخص التكاليف العامة للموظفين، وزيادة عدد الموظفين الذين يحق لهم الحصول على بدل الخطر، ويقابل ذلك جزئياً اقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية؛ (ب) الموظفون الوطنيون (١٨ ٨٨٤ ٧٠٠ دولار، أو ٤٨,٤ في المائة)، بسبب تطبيق جداول مرتبات منقحة مقومة بدولارات الولايات المتحدة، ومتوسط أعلى للرتب/الدرجات لحساب المرتبات والتكاليف ذات الصلة فيما يخص الوظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، ومعدل شواغر أقل نسبته ٨ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة (المرجع نفسه)، ويقابل هذه الزيادة جزئياً اقتراح إلغاء ٢٦ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة؛ (ج) متطوعو الأمم المتحدة (٢٣٦ ٢٠٠ ٢٣٦ دولار، أو ١٠,١ في المائة)، بسبب تطبيق معدل شواغر أقل نسبته ١٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، مقارنة بنسبة ١١ في المائة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (المرجع نفسه)؛ (د) المساعدة المؤقتة العامة (١٠٦ ١٠٠ ١٠٦ دولار، أو ٢١,٦ في المائة)، بسبب ارتفاع التكاليف العامة للموظفين فيما يخص ٣٢ موظفاً مؤقتاً من الموظفين الدوليين، وزيادة مضاعف تسوية مقر العمل، وتطبيق معدل شواغر أدنى نسبته ١٥ في المائة فيما يخص الموظفين الدوليين المؤقتين و ١٠ في

المائة فيما يخص الموظفين الوطنيين المؤقتين، مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة لكلتا الفتحتين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر A/72/802، الفقرات ٩٩-١٠٢).

٢٠ - ويشير الأمين العام إلى أنه، في إطار استعراض البعثة المستمر ومواءمة المهام والتسلسل الإداري، يقترح ما يلي: (أ) أن تكون وحدة تكنولوجيا الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية، المسؤولة حالياً أمام مدير دعم البعثة، مسؤولة أمام ركيزة تقديم الخدمات اللوجستية؛ (ب) أن يكون المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات مسؤولاً مباشرة أمام قسم الموارد البشرية؛ (ج) أن تنقل وحدة الاقتناء وطلبات التوريد من قسم تقديم الخدمات اللوجستية إلى إدارة سلسلة الإمداد (المراجع نفسه، الفقرة ٤٢).

٢١ - ولا يقترح الأمين العام إنشاء وظائف ثابتة ومؤقتة جديدة، ولكن يقترح إلغاء ٢٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة وإعادة ندب و/أو نقل ١٦٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة. ويرد بيان للتغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين في إطار كل مكتب في الفقرات ٤٢ إلى ٧٧ من تقرير الأمين العام.

معدلات الشواغر

٢٢ - عوامل الشغور المقترحة (انظر A/72/802، الفرع الثاني - دال) هي كالتالي: ٩ في المائة للموظفين الدوليين؛ ٨ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين؛ ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ ١٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وزودت اللجنة الاستشارية بمعدلات الشواغر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، حيث بلغ معدل الشواغر الفعلي لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ نسبة ١٢,٣ في المائة، ومتوسط معدل الشواغر الفعلي ١٠,٧ في المائة. وتوصي اللجنة بتطبيق عامل شغور بنسبة ١٠,٧ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة، حسب الاقتضاء.

الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة

٢٣ - أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأنه حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت ١٤ وظيفة (١ ف-٣؛ ١ من فئة الخدمة الميدانية؛ ١٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية) قد ظلت شاغرة لأكثر من عامين، وأنه يقترح إلغاء خمس وظائف منها خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن سبع وظائف متبقية توجد في مراحل إدارية مختلفة من عملية التوظيف. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن وظيفة مساعد لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمات العامة)، ظلت شاغرة منذ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، أعيرت إلى قسم حقوق الإنسان لأغراض توظيف مساعد لغوي، وبأنه يقترح إعادة ندب وظيفة ثانية لمساعد لشؤون الاتصالات إلى مركز دعم البعثة لتصبح وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات. وترى اللجنة أن مهام وظيفتي مساعد لشؤون الاتصالات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) الشاغرتين لفترة طويلة لم تعد مطلوبة من الناحية التشغيلية، وتوصي بإلغاء هاتين الوظيفتين. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقاً لذلك.

٢٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة	المخصصات المقترحة للفترة	الفرق
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	
٣٤٩ ٠٧٨ ٨٠٠	٣٣٦ ٩٤٩ ٠٠٠	(١٢ ١٢٩ ٨٠٠)

٢٥ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٣٣٦ ٩٤٩ ٠٠٠ دولار، أي ما يعكس انخفاضا قدره ١٢ ١٢٩ ٨٠٠ دولار، أو ٣,٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة.

السفر في مهام رسمية

٢٦ - تبلغ الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٤ ٠٤٩ ١٠٠ دولار، أي ما يمثل نقصانا قدره ٢٧٧ ٥٠٠ دولار، أو ٦,٤ في المائة، مقارنة بالفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المتعلقة بالسفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير تدريبية ستبلغ ١ ٢٦٨ ٠٠٠ دولار. وزودت اللجنة بقائمة مفصلة باحتياجات البعثة فيما يخص السفر للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ تبين أن عددا من الرحلات، في بعض الحالات، غير مبررة تبريرا جيدا و/أو يمكن الجمع بينها لتحقيق الكفاءة، وأن درجة السفر ليست دائما مبررة، لا سيما في حالات الموظفين المبتدئين المرافقين لأحد كبار المسؤولين. وتلاحظ اللجنة أيضا عددا من حالات التباين والاختلاف في الأسعار، حيث ترد أسعار مختلفة لرحلات جوية مماثلة، مثلا فيما يتعلق برحلة إلى بانكوك. وترى اللجنة أنه يمكن الجمع بين بعض الرحلات أو تقليص عدد المسافرين فيها، وأنه ينبغي ألا تدرج الرحلات المتصلة بالتدريب، بما في ذلك حلقات العمل والمؤتمرات، تحت بند السفر لغير أغراض التدريب. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة للسفر لغير أغراض التدريب إلى خارج منطقة البعثة بنسبة ٥ في المائة، أو ٦٣ ٤٠٠ دولار.

٢٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن البعثة تعتزم زيادة أنشطة التدريب التي سيضطلع بها في موقعها مدربون خارجيون (مع إدراج ما يتصل بها من احتياجات تحت بند الخبراء الاستشاريين)، حيث من شأن هذا التدبير أن يتيح مشاركة أوسع نطاقا لموظفي البعثة، وأن يغني عن احتياجات سفر فرادى الموظفين خارج منطقة البعثة لأغراض التدريب. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا النهج.

المرافق والهياكل الأساسية

٢٨ - تبلغ الموارد المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٩٨ ٣٨٨ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٣ ٦٠١ ٣٠٠ دولار، أو ٣,٨ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بناء على المعلومات المقدمة إليها أنه تحت بنود اقتناء المعدات المكتبية، واقتناء معدات السلامة والأمن، وخدمات الصيانة، والقرطاسية واللوازم المكتبية، سجل نقص هام في الإنفاق في الفترتين ٢٠١٧/٢٠١٦ و ٢٠١٨/٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة

استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها، فيما يتعلق ببناء محطات توليد الطاقة الشمسية، أنه أنفق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مبلغ ٩٢١ ١٣٥ ١٠ دولارا (من مخصصات قدرها ٩٢١ ٤٣٥ ١٢ دولارا) لأجل معدات للطاقة الشمسية لن تظل مستخدمة في موقعها الأصلي؛ وكذلك أنه رغم بدء المشروع في تموز/يوليه ٢٠١٦، تجرى الآن فقط معاملات الاستعانة بمصادر خارجية لتزويد تلك المعدات. وأبلغت اللجنة أيضا أنه اقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ توفير مبلغ إضافي قدره ٢٥٦ ٣٢٨ ٢ دولارا لتشديد محطتين لتوليد الطاقة الشمسية في موقعين ابتداء من تموز/يوليه ٢٠١٨ على الرغم من أن المشروع لا يزال في بداية مراحله (انظر الفقرات ٣٤-٣٧ أدناه). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بمعدات السلامة والأمن، أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن احتياجات من الأزياء الرسمية والشارات والمعدات، سبق إدراجها في الميزانية تحت بند اللوازم والخدمات الأخرى من الميزانية، ستبلغ ٣١٧ ١١١ ١ دولارا في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن نقصا في الإنفاق قدره ٦٠٠ ٥٥٤ دولار، أو ٤٥٠٢ في المائة، قد سجل في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لهذا الغرض.

٢٩ - وطلبت اللجنة الاستشارية تزويدها، دون جدوى، بما يكفي من المبررات لهذه الفروق بين النفقات المتكبدة في الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨، والاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ تحت بنود خدمات الصيانة؛ واقتناء معدات السلامة والأمن؛ والتشييد والتعديلات والتجديدات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ والأزياء الرسمية والشارات والمعدات. وتوصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة لأجل المرافق والهياكل الأساسية بمبلغ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار.

النقل البري

٣٠ - تبلغ الموارد المقترحة للنقل البري ٣٠٠ ٩٨٩ ١١ دولار، أي ما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٨٧٢ ١ دولار، أو ١٣,٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشير الأمين العام إلى أن البعثة تعتزم اقتناء ٢٢ مركبة متوسطة أو متعددة الأغراض للاستعاضة عن مركبات ركاب خفيفة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (انظر A/72/802، الفرع الخامس - باء). وتلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها أن مجموع عدد مركبات الركاب الخفيفة المتوقع توفرها في عين المكان في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ ٨٦٣ مركبة، منها ٣٧٥ مركبة مخصصة لاستعمال ٤١٤ ١ من الموظفين المدنيين، و ٣٧٤ مركبة مخصصة لاستعمال الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ١١٤ مركبة لاستعمال المتعاقدين، ووحدات الشرطة المشكلة، ولأجل النقل الجوي وعمليات تنظيم النقل. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن نسب عدد الموظفين الدوليين إلى عدد المركبات أعلى نظرا للاحتفاظ بمجموعة مركبات كاحتياطي استراتيجي تحسبا للأعطاب الفجائية والحوادث الكبرى ولتوفير الدعم اللازم في حالة الأحداث السياسية غير المتوقعة، وتقديم الدعم المؤقت عند النشر الأولي للقوات وزيارات كبار الشخصيات. وتلاحظ اللجنة أن نسب الموجودات من المركبات تفوق، في عدة حالات، النسب المعيارية، مما يشير إلى أن المخزونات المتاحة حاليا من المركبات كافية.

٣١ - وطلبت اللجنة الاستشارية الحصول، دون جدوى، على ما يكفي من مبررات الفروق بين النفقات المتكبدة في الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨، والاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتوصي اللجنة بتخفيض الموارد المقترحة للنقل البري بنسبة ٢٠ في المائة، أو ٩٠٠ ٣٩٧ ٢ دولار.

٣٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالتكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

تمثيل المرأة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٣٣ - أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار بهذا الشأن، أن المرأة ممثلة في البعثة، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، على النحو التالي: (أ) ٢٦ في المائة من الموظفين الدوليين؛ (ب) ١٤ في المائة من الموظفين الوطنيين؛ (ج) ٣١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين؛ (د) ٦٧ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين؛ (هـ) ٣ في المائة من الأفراد العسكريين؛ (و) ١٨ في المائة من أفراد الشرطة. وأبلغت اللجنة أيضا، عند الاستفسار، بأنه وفقا لاستراتيجية المساواة بين الجنسين لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، تشمل الجهود التي تبذلها البعثة وضع أهداف محددة ورصد التقدم المحرز في تحقيقها فيما يتعلق بتكافؤ الجنسين على جميع المستويات؛ والتوظيف، والتنقل، والتطور، وإدارة المواهب؛ وإنشاء معسكرات إيواء ترمي إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة تعمل مع وزارة العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية في جنوب السودان على تحسين مستوى تكافؤ الجنسين بين الموظفين الوطنيين، وبأن مساعي التوعية تشمل الإعلان عن الشواغر على الإذاعة وفي معارض فرص العمل. وعلاوة على ذلك، تشجع البعثة الإناث من الأفراد النظاميين على المشاركة في دورات إعلامية عن عملية التوظيف في الأمم المتحدة. وترحب اللجنة بهذه المبادرات، وتتطلع إلى تلقي معلومات محدثة في هذا الشأن في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

المسائل البيئية والكفاءة في استخدام الطاقة

٣٤ - يشير الأمين العام إلى أن البعثة تعتزم مواصلة مساعيها من أجل خفض بصمتها البيئية عموما، بما في ذلك تنفيذ المبادرات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة والخطرة، وبدء تشييد محطتين لتوليد الطاقة الشمسية في جوبا وواو (انظر أيضا الفقرة ٢٨ أعلاه)، واستخدام عدادات المياه والكهرباء، وقياس استهلاك وقود المولدات الكهربائية (انظر A/72/802، الفرع الخامس - باء).

٣٥ - وفيما يتعلق بمنع ومعالجة تلوث التربة، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن تقنيي المركبات ومولدات الكهرباء تلقوا تدريباً على استخدام مجموعات الانسكاب النفطية المعدة لاحتواء ومنع تلوث التربة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن البعثة وضعت في عام ٢٠١٧ دليلا تدريبيا داخليا بشأن الإصلاح البيولوجي واستخدام سماد الدجاج في معالجة آثار تلوث التربة. وفيما يتعلق بإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، أبلغت اللجنة، أيضا عند الاستفسار، بأن التخلص من النفايات الإلكترونية يتم عن طريق مقاول تخضع مرافقه للتفتيش سنويا للتأكد من استيفاء المعايير البيئية. كما يجري التصرف في المركبات وفقا للإجراءات القائمة، حيث لا توجد في منطقة البعثة أي مركبات مشطوبة تم التخلص منها.

٣٦ - وفيما يتعلق بالكفاءة في استخدام الطاقة، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المبادرات ذات الصلة أدت إلى خفض الاستهلاك الشهري من الوقود بنسبة ٢ في المائة فيما بين الفترتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٨/٢٠١٧، بما في ذلك نتيجة تركيب ٤٠٠٠ مصباح صمام ثنائي باعث للضوء، وتركيب سخانات المياه الشمسية، واستخدام أواني الطهي الخثي، وزيادة استخدام مكيفات الهواء

من النوع الحول. وأبلغت اللجنة أيضا أنه بعد إنشاء محطتي الطاقة الشمسية المقرر في واو وجوبا في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستخفض الاحتياجات من الوقود وسيعكس ذلك في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٣٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية للبعثة، وتواصل تشجيعها على المضي في جهودها من أجل خفض بصمتها البيئية عموما، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٨٦/٧٠، وعلى نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/72/5 (Vol. II)، وعلى كفاءة تنفيذ خطة العمل البيئي، بما يتماشى مع الاستراتيجية البيئية لإدارة الدعم الميداني. وعلاوة على ذلك، تتوقع اللجنة أن تنتفع البعثة من الدروس المستفادة من البعثات المغلقة فيما يتعلق بممارسات إدارة النفايات البيئية، مثل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومن الصيغة المنقحة لدليل التصفية (انظر أيضا A/72/839، الفقرات ١١-١٥ و ٢٩ و ٣٠). وتقدم اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات بشأن المسائل البيئية والكفاءة في استخدام الطاقة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

الأنشطة البرنامجية الأخرى

٣٨ - ترد معلومات عن الأنشطة البرنامجية الأخرى المقترح الاضطلاع بها في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في الفقرتين ٨٩ و ٩٠ من الميزانية المقترحة. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أنه يجري حاليا تنفيذ ١٨ نشاطا برنامجيا، تقوم البعثة بدور الكيان المنفذ في ١٧ نشاطا منها. وتسلم اللجنة الجهود التي تبذلها البعثة في هذا الصدد.

٣٩ - وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد الحاجة إلى توجيهات شاملة بشأن ما يلي: (أ) إيضاحات بشأن أنواع الأنشطة البرنامجية المقرر أن تمويلها بعثات حفظ السلام؛ (ب) معلومات تبرر دعم الأنشطة لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف في كل بعثة؛ (ج) الميزة النسبية للبعثة في تنفيذ هذه الأنشطة وأنشطة الشركاء المنفذين؛ (د) الترتيبات التعاقدية القائمة مع الشركاء المنفذين؛ (هـ) آليات مناسبة للرقابة والحوكمة والإبلاغ. ولئن كانت اللجنة تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يقدم معلومات وافية بشأن النطاق والمعايير والحوكمة والإجراءات المحاسبية فيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية الممولة من عمليات حفظ السلام، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٦/٧٠، فهي لا تعترض على الموارد المقترحة للأنشطة البرنامجية الأخرى في هذه المرحلة. وتقدم اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات بشأن الأنشطة البرنامجية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٤٠ - ترد في الفقرات ٨٦ إلى ٨٨ من الميزانية المقترحة معلومات تتعلق بأنشطة الكشف عن الألغام وإزالتها التي تخصص لها احتياجات تقديرية تبلغ ٥٠٠ ٦٠٢ ٣٨ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى استمرار النزاع المسلح في جنوب السودان، ثمة حاجة متواترة للموارد المتعلقة بمكافحة الألغام، حيث تقدم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المساعدة للبعثة في تنفيذ ولايتها عن طريق توفير القدرات التقنية، بجملة وسائل منها: (أ) إجراء عمليات مسح في حالة الطوارئ وإزالة

المتفجرات من مخلفات الحرب؛ (ب) التوعية والتثقيف في مجال مخاطر الألغام في حالات الطوارئ؛ (ج) تقييم حالة الطرق ومهابط الطائرات ومواقع هبوط طائرات الهليكوبتر والتحقق منها وإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة منها؛ (د) الاضطلاع بعمليات المسح، وإزالة الألغام، والتخلص من الذخائر المتفجرة لإتاحة استخدام الأراضي من قبل المدنيين وعناصر البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية من أجل تنفيذ أنشطتها؛ (هـ) تشغيل أفرة كلاب الكشف عن المتفجرات من أجل مراقبة دخول قواعد البعثة؛ (و) تعهد قاعدة بيانات لجميع حالات التلوث بالألغام المعروفة في منطقة العمليات. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات والتوصيات بشأن خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/72/789).

خامساً - استنتاج

٤١ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/72/624). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٩٠٠ ٠٤٧ ١٠ دولار عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٢٠٠ ٤٦٣ ١٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٢ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/72/802). واللجنة الاستشارية، إذ تضع في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ أعلاه، توصي بتخفيض الموارد المقترحة بما قدره ٣٠٠ ١٩٧ ٦ دولار، من ٧٠٠ ٦٥٧ ١٥٤ دولار إلى ٤٠٠ ٤٦٠ ١٤٨ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد مبلغ ٤٠٠ ٤٦٠ ١٤٨ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/624)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/802)
- مذكرة للأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/72/792)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانياتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/836/Add.15)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٨/٧١
- قرارات مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٤٠٦ (٢٠١٨).